الحكومة تقدم رأيها النهائي غداً

# «المالية» استكملت دراسة «التقاعد المبكر» وقروض «الاستبدال»

■ عاشور: تفاجأنا بأن تأتي الحكومة من دون أي رد قاطع على الاقتراحات سواء بالرفض أو الموافقة

اجتماع لجنة الشؤون المالية بحضور الوزير الحجرف

استكملت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس دراسة مقترحات نيابية بشأن التقاعد المبكر وفوائد قروض مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

وحضر الاجتماع من الجانب الحكومي وزير المالية نايف الحجرف ومدير عام التأمينات الاجتماعية وفريق فني وقانوني.

وقال مقرر اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الحكومة طلبت مهلة حتى غداً لتقديم رأيها النهائي بشأن النتائج التي توصلت لها الشركة المعنية بدراسة تخفيض فوائد قروض (الاستبدال) وتخفيض سن التقاعد.

ونوه عاشور إلى ان الحكومة كانت قد وافقت مبدئيا على المقترحين في ١٠ يناير الماضي وتم تأجيل البت لمدة 3 شهور وتكليف شركة محايدة لتقديم رؤية ثانية حقيقة الأوضاع بالنسبة للعجز الاكتواري، كاشفا عن أن الشركة قدمت الخميس الماضي تقرير متكامل ونوقش بإسهاب ووضوح.

وأوضح أن رأي الشركة بخصوص التقاعد المبكر يختلف في كثير من الجوانب عن رؤية (التأمينات) حيث رأت الشركة ان تطبيق المقترح لن يؤثر بشكل كبير على الوضع المالي للمؤسسة، وفي حالة إقرار القانون كما قدم للمجلس تتحمل الحكومة 2.2 مليار دينار لمدة 40 سنة.

واعتبر عاشور ان هذا القانون سيعطي فرصة لمن خدم ٣٠ سنة وأكثر ان يتقاعد والذي من المفترض ألا يطلق عليه تقاعد مبكر وإنما أعطاء الفرصة لمن خدم ٣٠ سنة بالتمتع بالمعاش التقاعدي حتى لو تعارض السن كما هو في قانون التأمينات الاجتماعية.

وأضاف ان القانون سيعطي فرصة للآخرين للدخول تحت مظلة الحكومة في الخدمة التوظيفية مشيرا الى ان اللجنة تفاجئت اليوم بان تاتي الحكومة من دون أي رأي قاطع على الاقتراحات سواء بالرفض أو الموافقة أو التعديل.

ونوه إلى أن اقتراح تخفيض سن التقاعد للرجل بأن يكون ٢٥ سنة عند بلوغه من العمر ( 50 عاما) والمرأة 20 عاما عند بلوغها من العمر سن ( ٤٥ عاما) .

وقال عاشور «يفترض على الحكومة ان تدرس هذه المقترحات دراسة مستقلة منذ ان أعلنت عن موافقتها المبدئية في شهر يناير الماضي بحيث الا يحمل المواطن أكثر مما يتحمله».

وأوضح أن من يتقاعد قبل خدمة ٣٠ سنة بالأساس سيقل معاشه التقاعدي ٥٪ وأي سنة اقل من 30 ينخفض معه معاشه ٢٪ من خلال استقطاع إضافي من الممكن ان تطلبه الحكومة وفقا لما تنادي به بعض الأطراف الحكومية.

■ القانون المطبق في مؤسسة التأمينات «مجحف» وعلينا الدفاع عن حق المواطن في التقاعد

وطالب عاشور بالدفاع عن حق المواطن في التقاعد وتعديل القانون المطبق في مؤسسة التأمينات، معتبرا انه مجحف ويتطلب من الحكومة إبداء مرونة إضافية خاصة وان هناك ١٢ اقتراحا نيابيا عن الموضوعين.

وقال إنه بشأن الاستبدال فإن اللجنة باتجاه المحافظة على الاستبدال الحالي مع أعطاء الموظف أو من يحال إلى التقاعد يأخذ قرضا مرة واحدة بنسبة ٣٪أما التقاعد المبكر فإننا مع عدم ربط السن بالخدمة خصوصا لمن خدم 30 سنة مستغربا التناقض الحكومي في استبعاد من يرغب بالعمل وإجبارهم على التقاعد بخلاف إرادتهم وإرادة قانون التأمينات الاجتماعية.

أكدت أن هناك جهات تقاعست في تقديم المستندات الكاملة

# «حماية المال العام»: إحالة المتجاوزين في «هيئة الاستثمار» إلى النيابة

اجتماع لجنة حماية الاموال العامة

■ قرار الإحالة يشمل كل من تربح واستفاد وعليه وقائع متوفرة منذ أكثر من 10 سنوات

أكد مقرر لجنة حماية الاموال العامة خالد الشطي أن اللجنة قررت بإجماع الحضور امس إحالة المتجاوزين على المال العام في الهيئة العامة للاستثمار إلى النيابة العامة.

وقال الشطي في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة عقب الاجتماع إن اللجنة بحثت تكليف المجلس بشأن التوصية المقدمة من بعض النواب حول ما اثير اثناء مناقشة القانون بشأن ربط ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية ٢٠٠٧ -٢٠٠٨. وكل ما قدم من مستندات ووثائق في جلستيه بتاريخ 19 / 6 /2007 و21 / 11 / 2007.

وبين الشطي أن اللجنة اطلعت على ما قامت به لجنة حماية الأموال العامة في المجالس السابقة وفحصت المستندات التي توافرت مشيرًا إلى أن هناك تكليفا سابقا لديوان المحاسبة بتقصي الحقائق.

وأضاف «أن هناك جهات تقاعست في تقديم المستندات الكاملة واليوم « امس « بعد ولادة معسرة قررت لجنة حماية الاموال بإجماع الحضور إحالة الموضوع إلى النيابة العامة.»

وأوضح أن قرار الإحالة إلى النيابة يشمل كل من تربح واستفاد على حساب المال العام وتجاوز عليه بوقائع متوفرة منذ أكثر من ١٠ سنوات لافتا إلى أنه سيتم إحالة تقرير اللجنة إلى مجلس الأمة لتحديد موعد للنظر فيه

طالب إفادته بالقوانين والقرارات التي تنظم مزاولة مهنة الطب

# الفضالة يسأل وزير الصحة عن العيادات والمراكز الصحية التي تعمل دون تراخيص

يوسف الفضالة

وجه النائب يوسف الفضالة سؤالا الى وزير الصحة د. باسل الصباح جاء في مقدمته ما يأتي:

ذكرت احدى الصحف المحلية في عددها 3695 يوم الجمعة بتاريخ 23 فبراير 2018 تحت عنوان (الصحة: تشكيل لجنة للعيادات غير المرخصة).

وطالب الفضالة إفادته وتزويده بالآتي:

-القوانين والقرارات الوزارية والإدارية التي تنظم مزاولة مهنة الطب البشري وطب الاسنان والمهن الطبية المعاونة في القطاع الأهلي، كما يرجى تزويدي بقرار تشكيل لجنة التراخيص الطبية.

- تزويدي بقرار تشكيل لجنة العيادات غير المرخصة، ومتى علمت بان هناك عيادات طبية غير مرخصة او مراكز صحية غير مرخصة؟ وما هي مصادرك في ذلك؟ مع تزويدي بجميع المراسلات والخطابات التي تمت بين الوزارة واتحاد المهن الطبية في شان العيادات او المراكز الطبية غير المرخصة .

- نسخة من محاضر اجتماع لجنة التراخيص في شان العيادات او المراكز غير المرخصة.

- نسخة من جميع المراسلات والخطابات التي اجريت بين مدير إدارة التراخيص الطبية والوكيل المساعد المختص، وما الإجراءات التي اتخذتها الإدارة تجاه العيادات والمراكز الطبية غير المرخصة وتزاول داخلها المهن الطبية.

- ما اسماء العيادات والمراكز الصحية والمستوصفات التي تعمل دون تراخيص؟ ومن اصحابها؟ مع ذكر تاريخ العمل بها؟ ومتى ضبطت؟.

- كشف باسماء الأطباء والممرضات العاملين في العيادات الطبية والمراكز الصحية والمستوصفات غير المرخصة وهل تم سحب او وقف تراخيصهم حسب القانون.

- هل اغلقت وزارة الصحة اي عيادة او مركز صحي او مستوصف غير مرخص خلال الخمس سنوات الماضية؟ مع تزويدي بالأسماء وأسباب الإغلاق، والموقف القانوني لكل عيادة أو مركز أو مستوصف على حدة.

-هل كشفت وزارة الصحة اي حالات فساد رشاوى ابتزاز إهمال متعمد في إدارة التراخيص الطبية خلال الخمس سنوات الماضية؟ وكم يبلغ عددها وما أسماء الموظفين والعقوبات التي فرضت عليهم؟

-هل تعاني الوزارة من قصور تشريعي في شان إتمام سيطرتها ورقابتها على العيادات او المراكز او المستوصفات الطبية غير المرخصة وهل توجد مشروعات بقوانين لتعديل القوانين المعمول بها حاليا

أكدت توصلها لحلول مع وزير البلدية لإنهاء أي عثرات قد تعترض المبادرات البيئية

# «البيئة»: افتتاح توسعة محطة الصليبية خلال مايو المقبل

لجنة البيئة اثناء اجتماعها

■ المياه الزائدة التي ترمى في البحر سوف تستغل في حقن حقول الشمال والعمل على عدم إهدارها

توصلت لجنة البيئة خلال اجتماعها امس والجهات المعنية إلى حلول نهائية بشان محطة الصليبية لتكرير مياه الصرف الصحي.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة عقب اجتماع اللجنة إن اللجان المعنية أكدت انه سيتم افتتاح توسعة محطة الصليبية خلال شهر مايو المقبل.

وأضاف أن المياه الزائدة التي ترمي في البحر وتشكل خطورة كبيرة سوف تستغل وسيتم تحويلها إلى شركة (KOC) والاستفادة منها في حقن حقول الشمال والعمل على عدم إهدارها.

ولفت الدمخي إلى أن كثيرًا من الجهود تذهب سدى بسبب عدم التنسيق بين الجهات التي ترمي الكرة في كل مرة من جهة إلى أخرى لافتًا إلى نجاح اللجنة في التنسيق بين هذه الجهات والخروج بمحصلة لعدم تعثر المشروع.

وأشار إلى أن الاجتماع تطرق إلى مبادرات بيئية مع البلدية إحداها مبادرة لشاب طموح من أجل تنظيف الأرض من النفايات وتكريرها موضحًا أن تلك المبادرة تعثرت قليلاً وتم الانتهاء من هذه المشكلة بالتعاون مع وزير البلدية.

وأضاف الدمخي انه تم اتخاذ خطوات بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة بشان الالتزام البيئي في استعمال الوقود المصاحب للبيئة في محطات الكهرباء والماء والتي سببت ملوثات بالبحرمؤكدًا أن هناك تطورًا في جانب المعالجات البيئية بالتعاون جميع الهيئات الحكومية

بعد مرور ما يزيد عن خمسة عشر يوماً بلا معلومات جديدة

# خليل عبد الله يسأل الجراح عن تفاصيل اختفاء المصور صباح الجنديل

وجه النائب د. خليل عبد الله أبل سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح عن الاختفاء الغامض للمصور صباح الجنديل لما يزيد عن خمسة عشر يوما.

ونص السؤال على ما يلي:

بخصوص الاستفسار عن الاختفاء الغامض للمصور الكويتي صباح الجنديل لما يزيد عن خمسة عشر يوما بعد أن تم إنقاذ زميلين مرافقين له حسب ما افادت به وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ولا يزال الاختفاء الغامض قائما في منطقة البحث المعروفة باسم خور الثعالب بلا معلومات جديدة تعطي مؤشرات أو دلائل على مكان وجوده.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:

-ما تفاصيل واقعة اختفاء المصور الكويتي صباح الجنديل المفقود منذ ما يزيد عن 15 يوما حتى تاريخ طرح هذا السؤال؟

-ما دور الشخصين الذين كان يرافقهما المفقود صباح الجنديل قبل اختفائه؟ وهل كانا مرافقين له منذ وجودهما بخور الثعالب أم أنه حضر إليهما بوقت لاحق حسب ما افادت به بعض المصادر الصحفية؟

-ما نتائج التحقيق مع الشخصين الذين كانا برفقة المفقود صباح الجنديل؟ وهل مازالا رهن التحقيق أم تم إخلاء سبيلهما؟ وما آلت إليه نتائج التحقيق في هذه القضية الغامضة حتى الآن

خليل عبدالله

طالب بان تتحملها وزارة التربية

# الدمخي يسأل العازمي عن سبب تحميل أولياء الأمور مبالغ الأنشطة المدرسية

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالاً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.حامد العازمي عن السند القانوني لتحميل أولياء الأمور والمعلمين مبالغ الأنشطة المدرسية التي يشارك فيها الطلبة.

وطلب النائب إفادته بمايلي:

-ما السند القانوني لقيام المدرسة بتحميل اولياء الأمور والمعلمين مبالغ الأنشطة المدرسية التي يشارك فيها الطلبة؟

- ما سبب ارتفاع قيمة مبالغ هذه الأنشطة للطالب الواحد في كل عام؟

- لماذا لا توفر وزارة التربية هذه المستلزمات بدلا من تحميلها للمعلمين وأولياء الأمور؟، وما مقترحات الوزارة للحد من هذه التكاليف العالية التي يتكبدها أولياء الأمور والمعلمون